مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

# تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الأخضر

# Algerian industrial enterprises turn to green economy

**د. عبد الوهاب شنيخر**
**جامعة أم البواقي، الجزائر**
achenikhar@yahoo.fr

**د. سعيدة سنوسي**
**جامعة الطارف، الجزائر**
senoussi_s@yahoo.fr

**تاريخ التسليم : 2018/03/06، تاريخ التقييم : 2018/05/11، تاريخ القبول : 2018/05/30**

**الملخص**

تتيح إعادة صياغة السياسات الصناعية في الجزائر الفرصة لمواءمتها مع السياسات القطاعية، دمج القضايا البيئية والاجتماعية فيها وإقامة شراكات فعالة تمنح مكانة هامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تؤدي السياسة الصناعية دورا رئيسيا في نجاح عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فهي في الواقع تشجع على تطور المسارات الخضراء ذات القيمة المضافة الكبيرة والإنتاجية المرتفعة التي من شأنها إيجاد فرص عمل مستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وأخيرا تلبية متطلبات الأسواق الدولية في سياق عولمة التبادلات التجارية، وسيدور كل الرهان حول قدرة الجزائر على إعادة هيكلة السياسات الصناعية وتعبئة رأس المال اللازم لبناء صناعات حديثة قادرة على المنافسة، ولقد خلصنا في بحثنا إلى أن النسيج الصناعي في الجزائر يتميز بقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في القطاعات الخضراء الجديدة، لذلك ينبغي وضع برامج محددة لتأهيل ومرافقة هذه المؤسسات.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الأخضر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياسات الصناعية. البيئة.

**Abstract :**

The reformulation of industrial policies in Algeria allows them to be adapted to sectoral policies, the integration of environmental and social issues, the establishment of effective partnerships that give SMEs an important place, and industrial policy plays a key role in the success of the transition to a green economy. With high added value and high productivity that will create sustainable employment opportunities and improve the living conditions of the population, and finally meet the requirements of international markets in the context of the globalization of trade exchanges, and will be betting on Algeria's ability to return it We concluded that the industrial fabric in Algeria is characterized by the small number of small and medium enterprises specialized in the new green sectors, despite the vast majority of them. Therefore, specific rehabilitation and accompaniment programs should be put in place for these institutions.

**Keywords**: green economy, small and medium enterprises, industrial policies. Environment.

**المقدمـة:**

انخفضت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% سنة 2007 إلى 35% سنة 2013، كما انخفضت مداخيل الصادرات بأزيد من 10% (من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى 63 مليار دولار سنة 2013) واختلال الميزان التجاري الذي انتقل من فائض بقيمة 20.37 مليار دولار سنة 2011 إلى عجز بقيمة 3.1 مليار دولار سنة 2014 (البنك الدولي، www.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD)، مما جعل الجزائر ترى في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، لذلك خصصت 262 مليار دولار لإنجاح الخطة الخماسية الجديدة للنمو (2015-2019)، بحيث تشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، تدوير وتثمين النفايات، الصناعة والسياحة)، بهدف تقليص حجم البطالة، تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7%، وقد يكون القطاع الأخضر قد وفر حوالي 450 ألف منصب شغل سنة 2012، وممكن أن يزيد عن 1.4 مليون منصب شغل في أفق سنة 2025 إذا تم تحديث قطاع التكوين المهني بما يلائم الاحتياجات الجديدة، تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون أن أزيد من 90% من المؤسسات الخاصة هي عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا (الأمم المتحدة، 2015، ص ص 2-3).

أردنا أن نتقدم بعرض بسيط حول مفهوم الاقتصاد الأخضر وما نتج عنه من مؤسسات خضراء حتى يمكن أن يصبح لدينا مجتمعات صناعية خضراء متوافقة بيئيا، كما سنبين رأي المؤسسات الصناعية الجزائرية في الاقتصاد الأخضر، سياسات تبني الاقتصاد الأخضر فيها، البحث والتدريب في المجالات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والادارة البيئية في الجزائر، العوائق الرئيسية التي أثارتها المؤسسات الصناعية في الجزائر وما تتوقعه المؤسسات الصناعية الجزائرية وذلك على النحو الآتي:

**1- الاقتصاد الأخضر:**

اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريف للاقتصاد الأخضر على أنه "اقتصاد ينتج عنه تحسين رفاهية البشر والإنصاف الاجتماعي، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية، خفض الكربون،

زيادة كفاءة الموارد والتكامل الاجتماعي"، وبين أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق فرص عمالة في نطاق واسع من القطاعات؛ مثل الزراعة العضوية أو الطاقة المتجددة، فضلا عن ارتفاع الكفاءة الإيكولوجية وخفض الانبعاثات، وبالإشارة إلى الفرص المحتملة أمام البلدان النامية للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية في استخدام تكنولوجيات أنظف والوصول المحسن إلى خدمات الطاقة، والإنتاج الأكثر نظافة، والأمن الغذائي الزائد (UNEP، 2012، ص 13)، حيث أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها المتعلق بالصناعة إلى ضرورة تعزيز الإجراءات اللازمة للحد من التلوث الصناعي، السيطرة عليه والوقاية منه، وإذا لم يتحقق ذلك فإن خطر التلوث على صحة الإنسان قد يتعذر تحمله في العديد من المدن، وإذا أريد للتنمية المستدامة أن تكون مستديمة على المدى الطويل، فلا بد من تغيير جذري في نوعية تلك التنمية (World Commission on Environment and Development, 1987 ,pp211-213).

حيث يقدر الاقتصاد الأخضر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه، وقد تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم تحليلها ( أي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ما يعادل 325 مليار دولار أمريكي) لقطاعات رأس المال الطبيعي: الزراعة، المياه العذبة ومصايد الأسماك، حيث ترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو 20% في العام 2050 مقارنة بنهج العمل المعتاد، ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر أن تتراوح بين 100 و300 مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة من 2010-2050 أن تؤدي بمرور الوقت إلى ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها 10% عما يمكن تحقيقه من خلال استراتيجيات الاستثمار الحالية، كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء بحوالي الخمس بحلول عام 2050 مقارنة بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المديين القصير والطويل (القبندي، 2011، ص 20).

وهو بذلك لا يحل محل التنمية المستدامة لأن تحقيقها يعتمد بالكامل تقريبا على إصلاح الاقتصاد، فالعقود المتتالية من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاذ الموارد، إن الاستدامة لاتزال هدفا حيويا بعيد الأمد ولكننا لابد أن نعمل على تخضير الاقتصاد لنصل إليها (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص 02)، وتوجد هناك

مجموعة من المؤشرات يمكن أن تساعد في قياس الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وعلى رأسها تحول الناتج المحلي الإجمالي إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الأخضر الذي يأخذ بنظر الاعتبار الآثار البيئية على مكونات الناتج ( الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الصادرات، الواردات).

**2- المنظمة المستدامة:**

المنظمة المستدامة هي التي تأخذ بمدخل الوقاية بدلا من مدخل العلاج، وهي الحماية من التلوث عند المنبع بدلا من المواجهة عند المصب، ويمكنها تحقيق ذلك ضمن محيطها الخاص أو بيئتها الداخلية، وهي تتميز بالعديد من الصفات نذكر أهمها (نجم، 2012، ص ص 51-52):

- حل مشكلات تلوثها البيئي إلى ما هو أبعد من الإمتثال لمتطلبات اللوائح القانونية؛
- الوقاية من التلوث عند المصدر حيثما أمكن، تقليل تكاليف التخلص من النفايات؛
- تقليل استخدام الموارد الطبيعية مثل المواد الخام والماء والطاقة، ومحاولة استخراج مواد من النفايات وطرق أخرى؛
- تقليل المخاطر البيئية والصحية عن طريق تطوير المنتجات التي لها أدنى تأثير سلبي على البيئة؛
- تحسين المظهر العام والتلوث البصري؛
- مساعدة كل الوكالات التشريعية والحكومية فيما يتعلق بأنشطة التوافق البيئي.

قدم سنة 2003 كل من Wheeler & Freeman نموذجا من خصائص منتخبة اعتبرت أساسية لبناء المنظمة المستدامة، وهذه الخصائص هي: الترابط، الالتزام، الثقافة والقابليات (محمد وآخرون، 2012، ص ص 804-808).

**3- النهج الاستراتيجية نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر:**

لقد أخذت الجزائر تسلك تدريجيا مسار تنمية يرمي إلى إعادة هيكلة نموذج النمو الاقتصادي الحالي لمواجهة التحديات الرئيسية التي تطرحها ندرة الموارد، التحول في مجال الطاقة، التكيف مع تغير المناخ، إيجاد فرص العمل للشباب، التكامل الصناعي والحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، فهي تعتبر من خلال خطتها الجديدة للتنمية ذات الخمس سنوات (2015-2019) الاقتصاد الأخضر المحور الناقل للتطور والتقدم التكنولوجي، ويجري فيها تنفيذ خطط مناخية واستراتيجيات قطاعية للتكيف مع التغيرات المناخية، فقد أجرت إصلاحات في مجال الإدارة البيئية وإعادة توجيه السياسات

القطاعية، لاسيما في المجالات الاستراتيجية للطاقة، إدارة النفايات، المياه والمرافق الصحية، الزراعة، وتربية الأحياء المائية إلى جانب الصناعة، وترافقت هذه الإصلاحات مع إنشاء وكالات متخصصة ووضع أنظمة بيئية وقطاعية جديدة واستعمال أدوات تمويل مبتكرة (الصناديق المخصصة، المنح، الضرائب البيئية، الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص)، وإقامة معاهد البحوث، التعليم والتدريب المهني في الوظائف الخضراء لتحفيز التوظيف، ويجري وضع مواد دراسية متخصصة تدريجيا في الجامعات (الطاقات المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه والمناخ).

ورغم العديد من البرامج الوطنية الخاصة بالتلوث الصناعي ونظم الحوافز الموضوعة لمساعدة الصناعات على تقليل بصمتها البيئية وتحسين قدرتها التنافسية، إلا أن النتائج لا تزال غير كافية سواء من حيث الأداء البيئي أو من حيث تقليص التكاليف أو زيادة الإنتاجية، لأن عدم توفر البيانات ما زال يشكل عائقا أمام إجراء التقييمات البيئية المتكاملة وأخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار في السياسات العامة والقطاعية، ولا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لفرض تنفيذ القواعد الخاصة بالبيئة، وتوعية الجهات الفاعلة ودعمها، وتحسين نظم الابتكار الوطنية التي تتسم بضعف الأداء كمحدودية التمويل، وقلة تنسيق الجهود وعدم وجود تعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والشركات، ونلاحظ عدم وجود حوافز فعالة للقطاع الخاص للاستثمار في البحث والتطوير (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 7-11).

**4- رأي المؤسسات الصناعية الجزائرية في الاقتصاد الأخضر:**

بشكل عام في الجزائر يوجد إقرار بأن الاقتصاد الأخضر بديل يتسم بتعدد الفرص لاسيما الفرص البيئية والاقتصادية، حيث تملك كل المؤسسات الصناعية تقريبا معرفة بالأسس الرئيسية للاقتصاد الأخضر وبآثاره الاقتصادية والبيئية الرئيسية أيضا (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 20-21)، وإلى حد أقل بآثاره الاجتماعية، ولكن نصفها تقريبا يعتقد بأن عليه أن يتطور في السنوات المقبلة بسبب توقعات السوق العالمية للمنتجات والتقنيات الخضراء، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة تشير إلى الشكوك المرتبطة بتطور الأسواق الوطنية التي لا تزال غير مهيأة، وانعدام الحوافز التي تقدمها الحكومات للتغلب على التكاليف الإضافية، لكن في الحقيقة يتيح الاقتصاد الأخضر للمؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من الفرص لتحسينها على كل المستويات.

**الجدول (01): مستوى الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر للمؤسسات الصناعية في الجزائر**

| الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر | مستوى الفرصة |
|---|---|
| إنتاج أكثر نظافة وبالتالي تقليص الأثر البيئي للمؤسسة | عال جدا |
| تطوير تكنولوجيات ومنتجات تتسم بالابتكار | عال++ |
| تقليص تكاليف الإنتاج وبالتالي تحقيق مكاسب اقتصادية | عال++ |
| الولوج إلى أسواق جديدة | عال++ |
| التموقع التجاري للمؤسسة الذي يمنحها ميزة تنافسية | عال+ |
| إنشاء/تنويع المسارات | متوسط |
| إنشاء الوظائف المستدامة | متوسط |
| تقليص التفاوت الاجتماعي | ضعيف |

**المصدر**: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الصناعة والاقتصاد الأخضر في أفريقيا الشمالية "التحديات والممارسات والعبر المستخلصة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ط 1، 2016، ص 21.

فبالنسبة لهاته المؤسسات الصناعية يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة للحد من الأثر البيئي الناجم عن أنشطتها بوضع خطط إنتاج أنظف وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد الطبيعية، ويتيح كذلك بدرجة أقل المؤسسات الصناعية المعنية الفرصة لابتكار تقنيات ومنتجات جديدة للدخول إلى أسواق جديدة وتحسين التموقع في أسواق أكتسبت أصلا.

وعلى الصعيد الاجتماعي فقد أكدت المؤسسات الصناعية بشدة في الجزائر رغبتها في تحسين ظروف عمل موظفيها وتعزيز قدراتهم، كذلك منح إيجاد فرص العمل المستدامة والحد من التفاوت الاجتماعي درجات أولوية متوسطة إلى منخفضة، كما تشارك لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها في المشاريع الاجتماعية بشكل ضئيل جدا، إذ أن عددا قليلا فقط من المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تمتلك الوسائل تقوم بتمويل مشاريع أو أنشطة التنمية المحلية كغرس الأشجار وإعادة التحريج، النقل المجاني لتلاميذ المدارس، تقديم الإعانات للجمعيات، الأنشطة المدرة للربح بالنسبة للمرأة الريفية والمشاريع في مجالات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والتعليم.

**5- سياسات تبني الاقتصاد الأخضر في المؤسسات الجزائرية:**

يلاحظ بشكل عام بعض التقدم في الالتزام الطوعي للمؤسسات الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الجزائر، حيث تشير الدراسة التي قامت بها شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة **REME** سنة 2012 ل 50 مؤسسة جزائرية من مختلف أنواع النشاطات الصناعية، بهدف تقييم مدى اهتمامها بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي إلى أن 76% فقط من مديري المؤسسات الجزائرية يدرك أن تطبيق الإدارة البيئية يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق مقابل 96% و87% لكل من تونس والمغرب على التوالي، على أساس أنها ستكسب الميزات التنافسية حسب الشكل رقم (01)

**شكل رقم (01): يوضح الميزات التنافسية التي يعطيها اعتماد الادارة البيئة للمؤسسات الجزائرية**

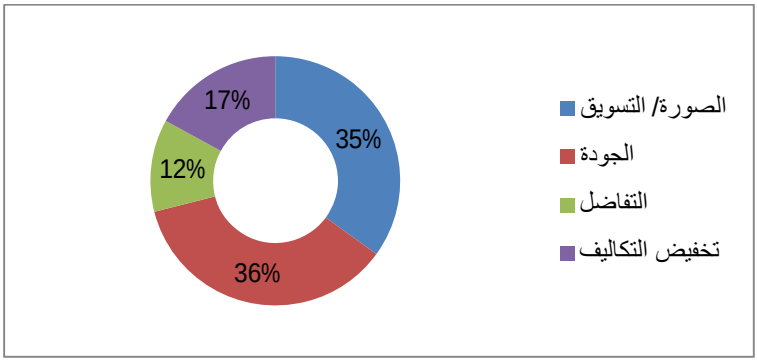


**Source :**REME, la situation des Enterprise maghrébines concernant la gestion environnementale « Une enquête dans le cadre du REME », Maroc, 2012, P19.

يظهر الشكل بأن أكثر الميزات التنافسية التي يعتقد مديري المؤسسات الجزائرية جراء اعتمادهم لنظام إدارة البيئة هي تحسين جودة المنتوج، تحسين صورة المؤسسة وبالتالي زيادة تسويق منتجاتها، أي زيادة مبيعاتها وأرباحها، وبالتالي يتعين على كل المؤسسات معرفة الميزات التنافسية المكتسبة والعوائد من جراء اعتماد إدارة بيئية.

كما أن الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2016 خلصت أن العديد المؤسسات الصناعية الجزائرية لديها سياسة خاصة بالاقتصاد الأخضر، لكنها تلتزم بها تدريجيا وببطء، وما يدفعها أساسا لتبني سياسة بيئية هي العوامل التالية (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 21-22):

- الامتثال للأنظمة البيئية المتعلقة بالصناعة؛
- الرغبة في تقليص تكاليف الطاقة والإنتاج؛
- تعزيز صورة العلامة التجارية؛
- أخذ المنافسة الدولية في سياق عولمة التجارة بعين الاعتبار (متطلبات الأسواق الأوروبية بوجه خاص).

وعلى الصعيد الاقتصادي في الجزائر يبدو بشكل كبير جدا أن تحسين الإنتاجية وقدرة المؤسسة على المنافسة في صلب المخاوف، ومع ذلك فإن الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لا يظهر إلا بصورة طفيفة جدا في استراتيجيات المؤسسات، فنسبة 15 % فقط من المؤسسات الجزائرية تظهر بوضوح مشاركتها في هذا التوجه، وحسبها فلا الضغط الاجتماعي ولا تطور الطلب المحلي من المستهلكين والزبائن يظهران بصورة واضحة وكبيرة بما يكفي لأخذهما بعين الاعتبار، ويشكل كذلك صغر حجم السوق المحلية عقبة أمام تطور الاقتصاد الأخضر.

**6- البحث والتطوير والتدريب في المجالات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والادارة البيئية في الجزائر:**

أكدت أغلبية المؤسسات الصناعية في الجزائر على أهمية البحث والتدريب في تطوير الاقتصاد الأخضر، لكن تتسم برامج التدريب داخلها بضعف تطورها، وهي ليست راسخة بوجه خاص في الممارسات اليومية للموظفين، وغالبا ما يكون تأثيرها ضعيفا على أداء الإدارة البيئية، وهناك عدد قليل فقط من المؤسسات الكبرى التي تمتلك مراكز للتدريب، وتقوم هذه المراكز بالشراكة مع هيئات التدريب الوطنية والدولية بوضع البرامج في مجالات مثل كفاءة استخدام الطاقة أو إدارة النفايات، والاستثمارات في البحث والتطوير إن وجدت، تأتي بالأحرى من المؤسسات الكبرى التي تمتلك مراكز البحوث أو التي تضع، بالتعاون مع المؤسسات والجامعات والمختبرات الأجنبية الحلول التقنية للحد من استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام، أو لتطوير منتجات جديدة مواتية للبيئة، أما التوجه العام فينحو نحو اكتساب تقنيات جاهزة للتشغيل والاستخدام بدلا من الابتكار الداخلي والتكيف بالاستناد إلى تجربة المؤسسة وخصوصيتها.

كما أن عدد قليل فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في البرامج العامة للبحوث أو التدريب لأن الدراسة التي قامت بها شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة **REME** سنة 2012 ل 50 مؤسسة جزائرية من مختلف أنواع النشاطات الصناعية، بهدف تقييم مدى اهتمامها بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي إلى تبين أن 64% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستبيان لم يحضر موظفوها إلى ندوات وورشات وملتقيات وأيام تكوينية تتعلق بتحسيس الموظفين بأهمية الحفاظ على البيئة مقابل 77% و70% لكل من المغرب وتونس على التوالي، وعليه يتطلب زيادة التربصات والتدريبات للموظفين المتعلقة بالمؤسسة والبيئة من جهة، وتعميمها على موظفي كل المؤسسات من جهة أخرى، لأنها يمكن أن تكون السبب الرئيسي في اعتبار المؤسسات الجزائرية أن اعتماد نظام إدارة بيئية غير مجدي وغير عملي (REME,2012,P33).

**7- العوائق الرئيسية التي أثارتها المؤسسات الصناعية في الجزائر:**

تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من العوائق الواضحة في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، من أجل الحد من آثارها البيئية وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية أهمها ما يلي (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 26-27):

- يعتبر الحصول المحدود والصعب على التمويل هو العائق الرئيسي الذي يعترض ظهور الاقتصاد الأخضر، فالوضع المالي الصعب يهدد المؤسسات التي تتشكل 90 % منها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغرى، وقدرتها الضعيفة على حشد تمويل إضافي لاستثماراتها في أعمال تخدم الاقتصاد الأخضر أو تبني نظام إدارة بيئية، وتعد فرص الحصول على أموال خاصة أو خطوط ائتمان متخصصة إما غير معروفة أو غالبا ماتُعتبر مرهقة أو غير ملائمة بما يكفي، على أساس الخوف من ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق أنظمة الإدارة البيئية الأيزو 14000 مثلا داخل وحداتها مما يؤثر سلبا على تنافسيتها خاصة في الأسواق الداخلية؛

- صعوبة القدرة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، ويتمثل هذا التحدي المزدوج في الحواجز التي نلاحظها من حيث نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والجزائر؛

- ضعف قدرة الخبرات المحلية في مجال تحديد أفضل الحلول التقنية وتكييفها مع السياق المحلي بالرغم من الحصول على المعلومات المرضية نسبيا في هذا الخصوص؛

- تشير المؤسسات إلى عدم التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية فضلا عن ضعف نظم الابتكار الوطنية لاحتياجات الصناعات وعدم ملاءمتها، وتدعو المؤسسات إلى تعزيز وتكييف المبادرات وبرامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب، فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأخضر واحتياجات الصناعات، وتعد الاستثمارات العامة والخاصة اليوم في البحث والتطوير غير كافية إلى حد كبير لتقديم الدعم الكبير الذي يحتاجه التعجيل بالابتكار الذي لا بد منه؛

- إنعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات بشأن تعزيز الاقتصاد الأخضر تقريبا، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنها تُشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي؛

- رفض المؤسسات الكشف عن المعلومات المتعلقة بمستويات الاستثمار في الميادين المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، حيث قدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه في بعض المجموعات الكبيرة تقدر الاستثمارات المتعلقة بالتأهيل البيئي والاقتصاد الأخضر ما بين 0 و 10 %، ما قد يفسر عدم وجود محاسبة منفصلة للأنشطة التي تجري في مختلف المجالات المعنية به.

- غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حسبانهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات عكس الأسواق الأوروبية، على أساس أن معظم المؤسسات الجزائرية تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطا بيئية معقدة كالتي تفرض في أسواق الدول المتقدمة؛

- جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة بالمكاسب الاقتصادية والتجارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية والتوجه نحو إنتاج أنظف، الذي يحقق لها وفرات في التكاليف ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية متشددة (شتوح ، 2014، ص ص 12-13)؛ وعلى الرغم أن الجزائر وضعت في السنوات الأخيرة برامج تأهيل وآليات تحفيز تقنية ومالية لصالح الاقتصاد الأخضر، إلا أن عددا قليلا جدا من المؤسسات قد استفاد منها، وبشكل عام تقول أكثر من 75 % من المؤسسات التي اُستطلعت آراؤها في الجزائر إنها لا تملك مثل هذه الآليات، ويمكن أن تفسر عدة عوامل هذا الوضع :

- عدم توفر المعلومات؛

- النطاق المحدود لتدابير الدعم العامة واستدامتها التي غالبا ما تعتمد على التعاون الدولي؛

- عدم ملاءمة الحوافز المتخذة لقدرات المؤسسات وخصوصياتها، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**شكل رقم (02): نسبة المؤسسات التي لا تستفيد من الحوافز الموجهة للإقتصاد الأخضر في الجزائر مقارنة بدول أخرى**

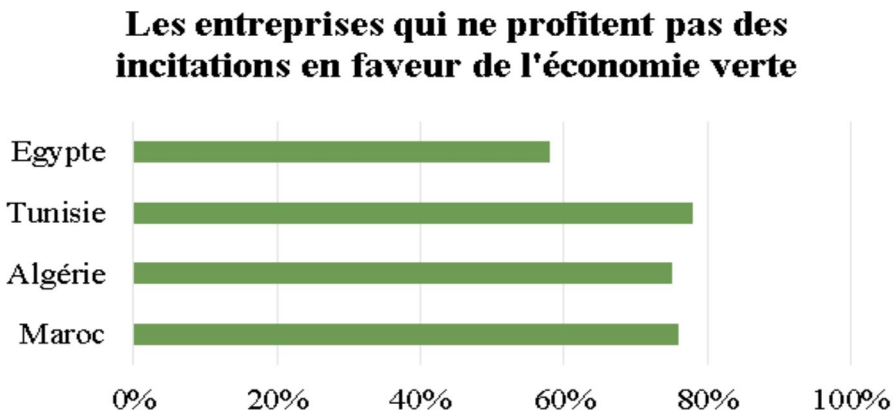


**المصدر**: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الصناعة والاقتصاد الأخضر في أفريقيا الشمالية "التحديات والممارسات والعبر المستخلصة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ط 1، 2016، ص 27.

يوضح لنا الشكل نسبة المؤسسات التي لا تستفيد من الحوافز الموجهة للإقتصاد الأخضر في الجزائر مقارنة بدول أخرى وهي أكثر من 75%، أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تمثل أقل من 25% من إجمالي المؤسسات فقد استفادت من المحفزات التالية بوجه خاص: الإعانات المالية، الإعفاءات الضريبية، المساعدات المالية المباشرة للاستثمار والتدريب، الدعم للحصول على الشهادات البيئية، وبصفة عامة المشورة والدعم للقيام بالدراسات والتشخيص.

**8- ما تتوقعه المؤسسات الصناعية الجزائرية:**

تعي المؤسسات الصناعية الجزائرية التي شملتها الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2015، بشكل واضح العراقيل التي تعيق اليوم ظهور الاقتصاد الأخضر ولديها صورة واضحة نسبيا عن التدابير التي يتعين على الحكومة اتخاذها، ويرد ملخص هذه التدابير ذات الطبيعة الاستراتيجية والتنظيمية والمالية والتقنية في المقام الأول في الجدول التالي (الأمم المتحدة، 2016، ص 27).

**جدول رقم (02): الأولويات الاثنتا عشرة للسياسة العامة التي تنادي بها المؤسسات الصناعية في الجزائر**

| طبيعة التدابير | أولويات السياسات العامة |
|---|---|
| **استراتيجية** | 1- تأكيد دور الدولة والإدارة السياسية؛<br>2- اعتماد إطار استراتيجي طويل الأجل للاقتصاد الأخضر؛<br>3- إعادة توجيه السياسة الصناعية من خلال دمج المسارات الخضراء؛ |
| **تنظيمية** | 4- تكييف الإطار التنظيمي البيئي والقطاعي واعتماد معايير بيئية للعمليات والمنتجات البيئية؛<br>5- تعزيز مراقبة الامتثال للقواعد البيئية؛ |
| **مالية وضريبية وتعريفية** | 6- تحسين فرص الحصول على التمويل: إنشاء صندوق مخصص للاقتصاد الأخضر وتعزيز مساهمة القطاع المصرفي؛<br>7- العمل بضرائب بيئية مناسبة؛<br>8- إصلاح تسعير الطاقة والمياه؛ |
| **تقنية** | 9- تعزيز التأهيل البيئي للشركات وتعميمه؛<br>10- تشجيع الممارسات التجارية الجيدة والاستفادة منها وتعزيز تبادل الخبرات من خلال إنشاء شبكات التبادل؛ |

| | |
|---|---|
| **إدارية** | 11- إشراك الشركات في وضع الاستراتيجيات والبرامج والنصوص التنظيمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وتقييمها؛<br>12- إطلاق برنامج المعلومات والتعليم والاتصال بشأن فرص الاقتصاد الأخضر والسياسات العامة في هذا المجال. |

**المصدر**: الأمم المتحدة، ، 2016، ص 28.

كما توصلت الدراسة التي قامت بها شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة REME سنة 2012 ل 50 مؤسسة جزائرية من مختلف أنواع النشاطات الصناعية، بهدف تقييم مدى اهتمامها بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي إلى ما يجب تحسينه لتحفيز المؤسسات على اعتماد استراتيجية بيئية حسب ما ظهرت في الإجابات كما هي موضحة في الشكل الآتي:

**شكل رقم (03): يوضح نقائص محفزات اعتماد استراتيجية بيئية في المؤسسات الجزائرية**

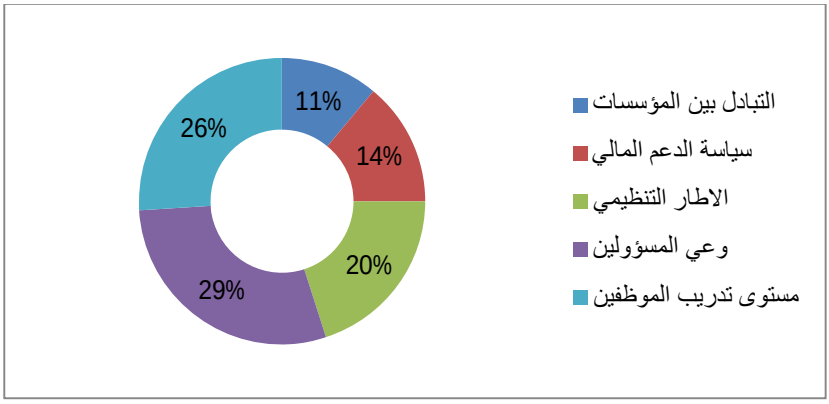


**Source :**REME, 2012, P13.

يتبين من إجابات المديرين أنه ينبغي على كل المؤسسات الجزائرية تحسين مستوى وعي مسؤوليها ومستوى تدريب موظفيها بدرجة أعلى للتكيف مع المتطلبات الجديدة واعتماد استراتيجية بيئية، ونفس النتائج متوصل لها مع تونس والمغرب.

**خاتمة:**

أمام كل هذه التحديات، يحتاج البلد إلى وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية من جهة أخرى، بحيث يندرج تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف، غير أنه يتعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، لأن ثقل النتائج السلبية للصناعة في الجزائر التي لا تأبه كثيرا بالبيئة والحاجة غير الواضحة إلى توفير الطاقة يحد حتى الآن من مستوى مشاركتها في الاقتصاد الأخضر، لإنعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنهاتُشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي، ذلك وعلى الرغم من أن الجزائر وضعت في السنوات الأخيرة برامج تأهيل وآليات تحفيز تقنية ومالية لصالح الاقتصاد الأخضر، إلا أن عددا قليلا جدا من المؤسسات قد استفاد منها، وبشكل عام تقول أكثر من 75% من المؤسسات التي اُستطلعت آراؤها في الجزائر إنها لا تملك مثل هذه الآليات لعدم توفر المعلومات، النطاق المحدود لتدابير الدعم العامة واستدامتها التي غالبا ما تعتمد على التعاون الدولي أو عدم ملاءمة الحوافز المتخذة لقدرات المؤسسات وخصوصياتها، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل ذلك فإننا نوصي بمجموعة من الاجراءات كما يلي:

- إن النسيج الصناعي في الجزائر يتميز بقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في القطاعات الخضراء الجديدة رغم غالبيتها الكبيرة، لذلك ينبغي وضع برامج محددة للتأهيل والمرافقة لصالح هذه المؤسسات التي لا تستطيع غالبا الحصول على أنظمة الدعم العامة والمناقصات العامة، لا سيما المؤسسات الموجودة على مستوى الجماعات المحلية، لأنها هي التي تشكل رابطا استراتيجيا في التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛

- ينبغي إعادة النظر في التدابير العامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفها وتوسيع نطاق الشراكات على أساس قاعدة أن الجميع سيربح، أي الشراكات التي تشجعها على الامتثال للقواعد والأنظمة البيئية والاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج النظيف؛

- تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر من خلال زيادة الوعي بين المستهلكين ومجموعات المجتمع المدني، ولتحقيق ذلك لا بد من بناء شراكات مع المستهلكين ومنظمات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام بهدف الارتقاء بالوعي البيئي والتوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه؛

- تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وفوائده، وتقييم دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر في المنطقة، وتطوير مؤشرات موثوقة خاصة بالمنطقة لقياس التقدم المحرز في أنشطة الاقتصاد الأخضر.

**المراجع**:

- الأمم المتحدة. (2016). اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الصناعة والاقتصاد الأخضر في أفريقيا الشمالية "التحديات والممارسات والعبر المستخلصة". ط1 . لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

- الأمم المتحدة. (2015). الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. الأمم المتحدة.

- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (UNEP) . (2012) . تقرير حلقة عمل بناء القدرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. بيروت.

- محمد حسين، العيساوي وآخرون. (2012) . الإدارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة. ط1. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

- نجم عبود، نجم. (2012) . المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة. ط1. دار الوراق. عمان. الأردن.

- REME.(2012). la situation des Enterprise maghrébines concernant la gestion environnementale « Une enquête dans le cadre du REME ». Maroc.

- World Commission on Environment and Development. (1987) . Our Common Future. Oxford University Press . New York.

- شتوح، وليد. (2014). مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. غرداية. المجلد 7 (2): 12- 13.

- عنود، القبندي. (2011). الاقتصاد الأخضر: العالم في طريقه ل"ريو" مرة أخرى. مجلة بيئتنا. الهيئة العامة للبيئة. العدد 141: 20.

- البنك الدولي. (2016). www.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD